

النظام السوري يستخدم إصدار جوازات السّفر كتمويل للحرب وإذلال للمعارضين

رابع أسوأ جواز سفر وأعلى كلفة مادية في العالم

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 28 كانون الثاني 2019

المحتوى:

أولاً: مقدمة.

ثانياً: من تحكّم شبكات المافيات إلى استغلال النظام السوري.

ثالثاً: انتهاكات إضافية تواجه المواطن السوري تُضافُ إلى الكلفة المادية.

رابعاً: نماذج عن طبيعة استخراج جواز السفر في عدد من الدول.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: مقدمة:

وظّف النظام السوري مختلفَ أجهزة الدولة السورية في سبيل إيقاف وقمع الحراك الشعبي الذي اندلع في آذار/2011 وطالب بتغيير حكم عائلة الأسد، التي سيطرت على الجمهورية العربية السورية منذ عام 1970، ولم يكتفي في سبيل البقاء في السلطة بجهاز الأمن والجيش بل استخدم مؤسسات الدولة بمختلف أشكالها، ولم يستثن مؤسسة الهجرة والجوازات، التي تضخّم دورها على غرار عدد كبير من المؤسسات وأصبحت تلعب دوراً أمنياً وسياسياً، وباتت ممارسات كل تلك المؤسسات تدور في فلك دوامة ابتزاز ونهب أموال المجتمع السوري بهدف إضعافه وإذلاله، واستخدام تلك الأموال في استمرار الحرب المفتوحة ضدّ كل من طالب بعملية انتقال سياسي حقيقي وتغيير نحو الديمقراطية، التي استنفذت مقدرات الدولة السورية ومواردها بشكل كبير جداً.

ومع استمرار واتساع حجم وكَمّ الجرائم التي ارتكبتها النظام السوري والمليشيات الموالية له، وحلفاؤه الإيرانيون والروس بشكل أساسي، لتشمل معظم المحافظات السورية، ومختلف أنواع الجرائم كالقتل والاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب، وتدمير المباني، ودخول التنظيمات الإرهابية على ساحة النزاع السورية، وارتكابها فظائع وتهديدات بحق المجتمع السوري، وكذلك انتهاكات قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وفصائل في المعارضة المسلحة، كل ذلك ولّد حاجة ماسّة لدى المجتمع السوري للسفر خوفاً على حياته وأمنه؛ ما دفع الملايين من المواطنين السوريين داخل سوريا لاستصدار جوازات سفر، ومن ناحية أخرى فإنّ المواطنين السوريين خارج الدولة بحاجة مستمرة دورية لتجديد جوازات سفرهم.



هذا التقرير يُحاول أن يُسجّل الانتهاكات التي يتعرّض لها المواطن السوري في أثناء محاولته استخراج جواز سفر، ويكشف الكلفة المادية المرتفعة وغير المنطقية مقارنة بجميع بلدان العالم، وقد تحدّثنا في أثناء إعداد هذا التقرير مع عشرات من المواطنين السوريين داخل سوريا وفي دول اللجوء، وسوف نعرض هنا أربع شهادات فقط حفاظاً على حجم معين للتقرير ولأنّ معظم من تحدّثنا معهم تعرضوا لأنماط متشابهة من الانتهاكات، ثلاث من الروايات التي يستعرضها التقرير يقطن أصحابها خارج سوريا، فيما تحدّثت الرابعة عن تجربة صاحبها داخل العاصمة دمشق، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدّمونها في هذا التقرير دون أن نُقدّم أو نعرض عليهم أية حوافز كما تمّ منح ضمانٍ بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

ثانياً: من تحكّم شبكات المافيات إلى استغلال النظام السوري:

مرّ إصدار جواز السفر في سوريا بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: منذ بداية الحراك الشعبي حتى نيسان/ 2015:

اتّبع النظام السوري سياسة مزدوجة، فقام من ناحية بفرض الحصول على ورقة موافقة من الأفرع الأمنية لكل من يرغب بالحصول على جواز سفر داخل أو خارج سوريا، واستمرّ ذلك الطلب منذ بداية الحراك الشعبي في عام 2011 حتى نيسان 2015، وحرّم بالتالي جميع من لاحقته الأجهزة الأمنية إثر مشاركته في الحراك الشعبي، وجميع المعارضين في الخارج من الحصول على جواز سفر، لكنّه من ناحية أخرى فتح لهم فرصة الحصول على جواز سفر عن طريق شبكات مافيوية مقابل مبالغ مالية طائلة قد تصل في بعض الأحيان إلى 5 آلاف دولار، وحصل النظام السوري والمليشيات التابعة له على مبالغ مالية تُقدّر بمئات الملايين الدولارات. ويتعرّض المواطن السوري إلى انتهاك إضافي لدى استخراج جواز السفر، حيث قد يُطلب من القاطنين في محافظات أخرى السّفر إلى مدينة دمشق من أجل مراجعة دائرة الهجرة والجوازات فيها، وقد سجّلنا قرابة 703 حالات اعتقال داخل دائرة الهجرة والجوازات في مدينة دمشق، وهذا مؤشر إضافي على تبعية كل مؤسسات الدولة في سوريا إلى سلطة وتحكّم الأجهزة الأمنية.

المرحلة الثانية: منذ نيسان/ 2015 حتى الآن:

شهدت المرحلة الأولى حالة من النزاع الداخلي بين أجهزة النظام السوري الأمنية وبين شبكات المافيات، وتمّ رصد هذه الظاهرة مرات عديدة عبر صفحات التواصل الاجتماعي الموالية للنظام السوري، لم تتطوّر هذه النزاعات وتتوسع، وهي بحاجة إلى مزيد من الرّصد والتّحليل، ويبدو لنا أنّ هذه النزاعات كانت أحد الأسباب الرئيسة وراء إصدار النظام السوري في 21/ نيسان/ 2015 المرسوم التشريعي رقم 17/ لعام 2015، الذي قضى بتعديل القانون 1/ لعام 2014، وسُمِحَ بموجبه بإصدار جوازات سفر لجميع السوريين داخل وخارج البلاد، ودون تمييز بين معارض للنظام أو موالٍ له، كما شمل



الذين غادروا البلاد بصورة غير شرعية، وحدّد الرسم القنصلي عند منح جواز أو وثيقة السّفر للمواطنين السوريين ومن في حكمهم الموجودين خارج الجمهورية العربية السورية بمبلغ /400/ دولار أمريكي أو ما يعادلها باليورو متضمناً الرسوم الأخرى كافة بما فيها رسوم الإدارة المحلية، وحدّد مبلغ /200/ دولار أمريكي أو ما يعادلها عند تجديد أو تمديد جواز السفر لمدة سنتين فقط للسوريين خارج سوريا، ونصّ المرسوم على أنه لا يجوز تمديد جوازات ووثائق السفر الصادرة أو الممهورة بأختام غير رسمية، وتُلغى وتتم مصادرتها، ويمنح بدلاً عنها جوازات جديدة ويتم إعلام إدارة الهجرة والجوازات بالواقعة.

نص المرسوم التشريعي رقم 17 لعام 2015 المتضمن شروط منح أو تجديد وثيقة جواز السفر.

وفي آذار/ 2017 أصدرَ النظام السوري المرسوم رقم /18/، الذي عدّل بموجبه المرسوم السابق رقم /17/ ونصّ في مادته الأولى على أن تُعدّل المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم /17/ لعام 2015 المعدّل للقانون رقم /1/ لعام 2014 على النحو التالي:

أ- يُحدّد الرسم القنصلي عند منح أو تجديد جواز أو وثيقة سفر للمواطنين السوريين ومن في حكمهم الموجودين خارج الجمهورية العربية السورية بشكل فوري ومستعجل بمبلغ /800/ دولار أمريكي.

ب- يُحدّد الرسم القنصلي عند منح أو تجديد جواز أو وثيقة سفر للمواطنين السوريين ومن في حكمهم الموجودين خارج الجمهورية العربية السورية ضمن نظام الدور بمبلغ /300/ دولار أمريكي.

ج- تُحدّد المدة اللازمة لمنح أو تجديد جواز أو وثيقة سفر لدى بعثاتنا في الخارج بشكل فوري ومستعجل بثلاثة أيام عمل كحد أقصى اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب وتسديد الرسوم، وضمنَ نظام الدور بعشرة أيام عمل كحد أدنى وواحد وعشرين يوم عمل كحد أقصى اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب وتسديد الرسوم.

بهذه المراسيم تجنّب النظام السوري النزاعات التي كانت قائمة وأصبحت جميع العائدات المالية تعود للنظام نفسه، كما أنّه حدّد سعراً مرتفعاً جداً لقيمة جواز السفر وهو أعلى سعر لجواز سفر في العالم، 300 دولار لاستخراجه في مدة قد تصل إلى 21 يوم عمل، و800 دولار لاستخراجه في غضون ثلاثة أيام، وهنا يجب التأكيد على أنّ أقصى مدة صلاحية لجواز السفر لمعارضى النظام السوري وبالتالي المطلوبين أمنياً لا تتجاوز عامين اثنين، وكما هو معروف فإنّ كثيراً من الدول وشركات الطيران تشترط مدة صلاحية ستة أشهر على الأقل للسماح بالسفر، أي أنّ مدة جواز السفر عملياً هي عام ونصف، كما أن عدداً كبيراً من السوريين يُقيم في مدن أو دول ليس فيها قنصليات سورية؛ الأمر الذي يضطر المواطن إلى السفر وحجز رحلة طيران وإقامة فندقية، كما هو حال السوريين المقيمين في المملكة العربية السعودية أو دولة قطر أو المقيمين في الجمهورية التركية خارج مدينة اسطنبول، ويضطرُّ أيضاً للجوء إلى الحصول على الجواز المستعجل أي أنه يدفع 800 دولار إضافة إلى المصاريف الأخرى ليحصل في النهاية على جواز سفر تم تصنيفه من قبل موقع “passport index” على أنه رابع أسوأ جواز سفر عالمياً.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

3

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”لقد وظّف النظام السوري العائدات المادية التي حصل عليها نتيجة طباعته جوازات سفر بمبالغ مادية طائلة في حربه ضدّ معارضيه من الشّعب السوري، واستمرّ في دفع رواتب الميليشيات الموالية له، وفي شراء وصيانة الذخائر والأسلحة لقصف مناطق ومدن سورّيّة، والاستمرار في ارتكاب مزيد من جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية، ولم يلقَ طلب النظام السوري ثمناً لجواز السفر 800 دولار أي إدانة دولية تُذكر، كما لم تُتخذ أيّة إجراءات فعلية من قبل المجتمع الدولي تُعطي المواطن السوري بديلاً عن ابتزاز النظام السوري الفظيع أو تضغط عليه لتحصيل سعر منطقي على غرار بقية دول العالم“.

ثالثاً: انتهاكات إضافية تواجه المواطن السوري تُضاف إلى الكلفة المادية:

على الرّغم من أنّ الكلفة المادية المرتفعة تُشكّل التحدي الأكبر بالنسبة إلى معظم السوريين؛ ويعود ذلك إلى تشرد ما يزيد عن نصف المجتمع السوري بعد أن دُمّر النظام السوري والروسي معظم المنازل والمحلات التجارية، إلا أنّ هناك صعوبات وانتهاكات إضافية تواجه السوريين داخل سوريا وخارجها، من أبرزها:

ألف: داخل الأراضي السورية:

مازالت أجهزة الأمن تشترط على جميع المواطنين السوريين الراغبين في الحصول على جواز سفر الحصول على موافقة أمنية، ويخضع كل مُتقدّم للحصول على جواز سفر إلى عملية تدقيق ومطابقة مع قوائم الملاحقين والمطلوبين وهم بشكل أساسي جميع من ساهم في الحراك الشعبي نحو الديمقراطية.

إضافة إلى الموافقة الأمنية، لا بدّ لكل شاب من الفئة العمرية (20 - 42 عاماً) وغير معفى من الخدمة الإلزامية ، من الحصول على موافقة من شعبة التجنيد التابع لها للحصول على جواز سفر، ولمّا جنّد النظام السوري الحالي مؤسسة الجيش للقيام بارتكاب انتهاكات تُشكّل جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، وتقتل مئات الآلاف من أبناء الشعب السوري، فقد دفع هذا مئات آلاف السوريين لعدم الالتحاق بصفوف مؤسسة الجيش، الأمر الذي جعل هؤلاء بالتالي غير قادرين على الحصول على موافقة شعبة التّجنيد للحصول على جوازات سفر.

¹ المغفون من الخدمة الإلزامية بحسب القانون السوري هم: من كان وحيداً لوالديه أو لأحدهما، عجز بدني، أداء الخدمة الإلزامية في جيش دولة أخرى، دفع بدل نقدي، تجاوز الثانية والأربعين من العمر باستثناء المطلوبين للخدمة الاحتياطية، عضو مجلس الشعب طيلة مدة عضويته في المجلس، الموظّف الموفد بقرار إيفاد، الطالب الموفد للدراسة بقرار إيفاد، الطالب الموفد للتدريب الصفي استناداً لوثيقة إيفاده.



قال حسام² وهو معالج فيزيائي من مدينة دمشق يبلغ من العمر 33 عاماً إنَّ مختار الحي أخبره أنه بات مطلوباً للخدمة الاحتياطية وإنَّه قرر مباشرة مغادرة الأراضي السورية: ”قررت السفر إلى تركيا، إلا أنَّ العائق أمامي كان إصدار جواز السفر من دون دخولي مبنى الهجرة والجوازات خوفاً من اقتيادي من هناك إلى الخدمة الاحتياطية، تواصلت مع شخص لديه علاقات مع موظفي الهجرة والجوازات وأصدر لي جواز سفر وسلَّمني إياه بعد أسبوعين مقابل 600 ألف ليرة سورية“ أضاف حسام أنه أبحه بعدها إلى محافظة إدلب ومنها إلى تركيا، ”كلَّفتني رحلة الخروج من بلدي قرابة 2 مليون ليرة سورية، وأقلَّني في رحلتي نحو إدلب سائق كان يدفع الرشاوى للحواجز العسكرية كي نتمكَّن من المرور من دون مقاطعة اسمي مع قوائم المطلوبين“.

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في قاعدة البيانات الخاصة بحالات الاعتقال والإخفاء القسري اعتقال قوات النظام السوري ما لا يقل عن 1249 شخصاً بينهم ثمانية أطفال، و138 سيدة (أنثى بالغة)، منذ آذار/ 2011 حتى كانون الثاني 2019، ذلك في أثناء وجودهم لإجراء معاملات في دوائر الهجرة والجوازات في عدة محافظات سورية.

نماذج بارزة لحوادث اعتقال تمت داخل مباني الهجرة والجوازات:

جلال زكريا، من أبناء مدينة جبلة بريف محافظة اللاذقية الجنوبي، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الخميس 1/ تشرين الثاني/ 2012 من مبنى الهجرة والجوازات في مدينة اللاذقية، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

خالد نصر الله، من أبناء مدينة دوما بمحافظة ريف دمشق، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الأربعاء 1/ أيار/ 2013 من مبنى الهجرة والجوازات في منطقة ركن الدين بمدينة دمشق، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

محمد فيصل مأمون برهان، من أبناء مدينة الزبداني بمحافظة ريف دمشق، يبلغ من العمر 24 عاماً، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الأربعاء 23/ تموز/ 2014 من مبنى الهجرة والجوازات بمدينة دمشق، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

² تواصلنا معه عبر برنامج سكايب



باء: خارج سوريا:

نظراً لارتكاب النظام السوري مئات الجرائم ضدَّ الإنسانية وعدم الانصياع لأية مبادرة سياسية عربية أو دولية، فقد اتخذت عدد واسع من دول العالم موقفاً قانونياً وأخلاقياً وقطعت معه العلاقات الدبلوماسية بما فيها الشؤون القنصلية؛ نظراً لأنه نظام يُفترض أنه فقد شرعيته المكتسبة من الشعب، وعليه أن يستقيل ويُغادر منصبه وأن تتمَّ محاسبته.

استغلَّ النظام السوري عدم وجود أي بديل عن جواز السفر الصَّادر عنه، وعمل على ابتزاز السوريين لتحصيل أكبر قدر ممكن من الأموال ومن الشرعية السياسية، وكذلك تحقيق أكبر قدر ممكن من ممارسات الإذلال وانتهاك كرامة المواطنين، وقد لاحظنا اختلافاً واضحاً في نمط تعامل القنصليات التابعة للنظام السوري بحسب موقف البلد السياسي والقانوني من النظام السوري، فعلى سبيل المثال: في حين تتعامل القنصلية السورية في جنيف في سويسرا بشكل اعتيادي في إجراء المعاملات، يُعاني السوريون نمطاً مقصوداً من الإذلال والابتزاز في القنصلية في مدينة اسطنبول في تركيا.

وقد سجَّلنا حالات عدة تعرَّض فيها مواطنون سوريون لتمييز جوازات سفرهم ورفض منحهم بديلاً عنها، أو مصادرة جواز السفر القديم ورفض منح جواز سفر بديل بحجة أنَّ الشخص مطلوب للجهات الأمنية في سوريا، وقد انخفض هذا التحدي الأمني بشكل كبير بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 17/ ويبدو أنَّ حاجة النظام السوري لعملة الدولار الأمريكي سبب رئيس وراء ذلك، وقد سجَّلنا حالات لا يحصل فيها المواطن على أي إيصال من الموظَّف لا بالأموال المدفوعة، ولا بأنه قد سلَّم جواز السفر، وهذا انتهاك إضافي يُضاف إلى سجِّل الانتهاكات المستمر في هذه العملية.

رابعاً: نماذج عن طبيعة استخراج جواز السفر في عدد من الدول:

تركيا:

قام موظفو القنصلية في اسطنبول ببناء شبكة من المحتالين، الذين يتقاضون مبالغ مالية من المواطن السوري الراغب في الحصول على جواز سفر مقابل تحديد موعد له في القنصلية، ويتراوح المبلغ ما بين 250 و500 دولار أمريكي بحسب حاجة الشخص لموعد قريب أو بعيد، وهؤلاء الأشخاص ينتشرون خارج مبنى القنصلية من أجل عرض خدماتهم على طوابير المواطنين السوريين المنتظرين أمام مبنى القنصلية.

بعد حجز الموعد، لا بُدَّ من دفع مبلغ 800 دولار في حال طلب استخراج جواز بشكل عاجل أي في غضون ثلاثة أيام عمل، أو 300 دولار في الحالة العادية وهنا قد يستغرق صدور جواز السفر ما بين شهرين حتى أربعة أشهر، وهذا التكتيك مقصود من قبل النظام السوري كي يُجبرَ العدد الأكبر من المواطنين السوريين على دفع مبلغ 800 دولار من أجل الحصول على جواز السفر في غضون ثلاثة أيام.

إضافة إلى ذلك، فإنَّ قسماً كبيراً من السوريين يُقيم خارج مدينة اسطنبول؛ ما يضطرهم لدفع تكلفة السَّفَر والإقامة فيها.



معتصم أبو الشامات³، ناشط ومعارض سوري مقيم في تركيا أخبر الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن تجربته في تجديد جواز سفره في تركيا بعد أن تمكّن من الحصول على موعد تقاضى أحد السماسرة ثمنه 250 دولار أمريكي: "عند وصولي إلى القنصلية انتظرت دوري، الذي كان مقرراً عند الساعة التاسعة صباحاً، لم يسمحوا لي بالدخول حتى الساعة الحادية عشرة ظهراً، قمت بإجراءات المعاملة وتجهيز الأوراق المطلوبة، ودفعت \$300 لتجديد الجواز مدة عامين و \$25 رسم التسجيل القنصلي، ثمّ حددوا موعد استلامه بعد 40 يوم، وهذا ما حصل". أخبرنا معتصم أنّه في زيارته للقنصلية شاهد سيدة وردّ خطأ في رقمها الوطني على جواز سفرها عندما استلمته إلا أنّ الموظف رفض تصحيح الخطأ بشكل قاطع.

يُعاني اللاجئون السوريون في دول الطّوق الأخرى مثل لبنان والأردن، ظروفًا وأوضاعاً تُشبه بعضها البعض من ناحية انتهاك الكرامة الإنسانية، والابتزاز المادي.

موسى نيريبة، عامل بناء، من أبناء مدينة حمص، دخل لبنان بصورة غير شرعية عام 2012، وحاول خلال سنوات وجوده في لبنان استخراج جواز سفر من السفارة السورية واستخراج أوراق إقامة رسمية في لبنان، بعد سماعه بالرسوم رقم /18/ ذهب إلى السفارة وأجرى معاملة الجواز ودفع رسومه إلا أنّه عندما عاد في موعد استلامه أخبروه أنّ طلبه جاء مع الرفض، الشبكة السورية لحقوق الإنسان التقت مع موسى في لبنان وأخبرنا: "حصلت عبر معقب معاملات على موعد في السفارة لاستخراج جواز سفر وتقاضى السمسار لقاءه 150 دولار أمريكي، وبدأت تحضير أوراق المعاملة اللازمة، ودفعت 300 دولار أمريكي رسم الجواز داخل السفارة، ونحو 30 دولار تكاليف إضافية في أثناء إجراء المعاملة بين رسوم وطوابع وغيرها، وطلبوا مني مراجعتهم بعد 30 يوم، وعند عودتي في الموعد المحدد أخبرني الموظف أنّ طلي قد رُفض وطلب مني العودة إلى دمشق لاستكمال إجراءات استخراج جواز السفر".

قطر والسعودية:

يُعاني السوريون المقيمون في بلدان الخليج من نمط آخر من الصعوبات من أجل تجديد جوازات سفرهم، فكل من لا يتمكّن من إرسال جواز سفره إلى سوريا لتجديده فإنّ عليه السفر إما إلى البحرين في حالة الإقامة في السعودية أو إلى عُمان في حالة الإقامة في دولة قطر، ويجب أن تكون هناك مدة صلاحية في جواز السفر تزيد عن ستة أشهر، ومن أجل العودة سريعاً إلى مكان الإقامة والعمل تُضطرّ النسبة العظمى من هؤلاء إلى دفع مبلغ 800 دولار للحصول على جواز السفر بصورة عاجلة، إضافة إلى تكاليف السفر والإقامة.

³ تواصلنا معه عبر تطبيق "ماسنجر"



تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع محمد القاسم، وهو ناشط سوري يقيم في مدينة الدوحة بدولة قطر منذ عام 2013، اضطرَّ للسفر ثلاث مرات إلى دولة البحرين لتجديد جواز سفره في السفارة السورية هناك، وأخبرنا أنه تكبَّد مصاريف بقيمة قرابة 500 دولار عدا رسوم التَّجديد: ”كان الازدحام شديداً عند السفارة، وحجز موعد عبر موقع السفارة أمر ليس بمضمون، ويطلب الوسطاء مبالغ كبيرة، وفي حالي كنت مضطراً لتجديد جواز سفري في أسرع وقت لأتمكن من تجديد وثيقة الإقامة الخاصة بي، قمت بتجهيز الأوراق المطلوبة للتجديد ودفعت الرسوم وهي 300 دولار، ثم طلبوا مني العودة بعد 40 يوم، لكنني عندما عدت أعطوني موعداً آخر بعد 20 يوم وهذا ما كلفني إهدار وقت طويل في السفر وتكبُّد مصاريف سفر باهظة وبعض الرشاوى للسماحة داخل السفارة لتسريع عملية الاستلام“.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

لقد قام النظام السوري بعملية مدروسة للاستحواذ على أموال المواطنين السوريين عبر استخدام مؤسسة الهجرة والجوازات وذلك بفرض أسعار غير معقولة لجواز السفر مقارنة مع جميع دول العالم، ولأنَّ أعضاء مجلس الشعب منتخبون بصورة شكلية وبتنسيق مع الأجهزة الأمنية لم يجرؤ عضو مجلس شعب واحد على تقديم أي اعتراض، فهذا المجلس يتبع عملياً للأجهزة الأمنية، وظلَّ مؤيداً لأفعال النظام السوري في انتهاكات أشد فظاعة من نهب أموال المواطن السوري عبر طلب سعر 300 دولار أمريكي و800 دولار أمريكي للجواز الواحد، فقد أيَّد حصار غوطتي دمشق الشرقية والغربية وتجويع أهلها، وقتل مئات آلاف السوريين وإخفاء عشرات الآلاف وتعذيب آلاف آخرين أيضاً، وغير ذلك من الجرائم ضدَّ الإنسانية، ذلك عبر صمت مطبق، ولم يجرؤ أحد على الاعتراض أو الاستقالة.

إنَّ استغلال النظام السوري حاجة المواطنين لإصدار جوازات سفر ومن ثم نهب أموالهم عبر المطالبة بأسعار مرتفعة جداً، ثم إهانة كرامتهم الإنسانية أثناء إجراءات معاملة الحصول على جواز السفر يُعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية ولا تكاد توجد دولة في هذا العصر الحديث ترتكب هذا النمط من الانتهاكات الفاضحة، ولهذا تأتي الجمهورية العربية السورية بقيادة هذا النظام في مؤخرة المؤشرات العالمية في الحقوق وفي الحريات وفي الديمقراطية.

كما قيَّد النظام السوري بطلب هكذا أسعار مرتفعة جداً حقَّ التنقل والسفر أمام مئات آلاف السوريين الذين ليس لديهم القدرة المادية على دفع هذه المبالغ لإصدار جواز سفر، وكذلك تجديدها كل عام ونصف، وكل ذلك خرق واضح للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.



التوصيات:

إلى النظام السوري:

- التوقف عن نهب أموال المواطن السوري ووضع سعر منطقي لجواز السفر لا يتجاوز 20 دولار أمريكي على غرار بقية دول العالم.
- احترام كرامة المواطن الإنسانية وإيقاف التَّنسيق وإنشاء شبكات المافيات والمحتالين على أبواب القنصلية في اسطنبول وفي غيرها.
- عدم استخدام مؤسسات الدولة الخدمية ومواردها في تمويل الحرب ضدَّ المجتمع السوري المطالب بالتغيير السياسي الديمقراطي.

إلى المجتمع الدولي:

- الضَّغط على النظام السوري وحلفائه من أجل تخفيض أسعار جواز السفر السوري.
- إنَّ العقلية التي يتعامل بها النظام السوري مع مواطنيه وطريقة استغلاله لمؤسسات الدولة كما في حالة مؤسسة الهجرة والجوازات تؤكد أنه لا بديل عن خلق نظام سياسي ديمقراطي عادل، ومساعدة الشعب السوري في مسيرة الانتقال نحو الديمقراطية.
- أية محاولة تأهيل أو إعادة أي شكل من أشكال العلاقات السياسية أو الاقتصادية تعتبر دعماً واضحاً ومباشراً لنظام ديكتاتوري قمعي يستغلُّ أبسط حقوق مواطنيه.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع المواطنين السوريين الذين ساهموا بشهاداتهم بشكل مباشر في إنجاز التقرير على هذا النحو.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

